جدلية التأثير المتبادل بين التغيير الاجتماعي والسلم الأهلي من خلال النظرية السلوكية

م. زيرفان أمين عبدالله

ماجستير دراسات السلام وحل النزاعات

اقليم كوردستان / العراق

جامعة دهوك / كلية العلوم الانسانية – قسم دراسات السلام وحقوق الانسان

Zeravan.amin@uod.a

الملخص:

يمر العالم بتغيرات وتحولات شديدة الانحدار في مجالات وميادين شتى، كذلك مجتمعاتنا. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فجميع المجتمعات تنشد السلم الأهلي وتعمل على إيجاد الفرص الملائمة كي ينعم أفرادها بالسلام الداخلي. لذا؛ فبين هذا وذاك تجلت ظواهر مجتمعية تستدعي البحث والتنقيب والتمحيص لبيان دلالاتها وأبعادها، وإظهار علاقاتها بظواهر مجتمعية ونفسية. ولها صلات بمفاهيم أخرى مشابهة تتطلب دراستها رفعاً للبس وتحديداً لحدودها المعرفية وبيان بنيتها التحتية. منها كثرة النزاعات المجتمعية وتنوعها، وتأثيرها على السلام بشكل عام والسلام المجتمعي ومن ثم السلام الداخلي لأفراد تلك المجتمعات. لذلك وكشعور بالمسؤولية المجتمعية تطلب منا الإمساك بخيط السلم الأهلي الذي بات من المفردات الشائعة نظراً لكثرة إنتشار النزاعات وإفرازاتها التي حولت حياة المجتمعات إلى جحيم لا يطاق والبحث عن العلاقة بينه وبين التغيير الاجتماعي الحاصل في المجتمعات من خلال السلام الداخلي كمتغير مستقل واحد بإفتراض ثبات جميع مؤثرات وعوامل التغيير الأخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تهديد السلم الاهلي وتعرضه للخطر يؤدي إلى سلوك إيجابي لدى بعض أفراد المجتمع يعزى إليه في كثير من الحالات تغير اجتماعي كمحاولة لإبعاد ذلك التهديد أو الخطر على السلم الأهلي وبالتالي عن مجتمعهم فيعزو إلى ذلك حصول التغيير الاجتماعي عندما يتعرض السلم الأهلي للخطر أو التهديد. أي أن هناك علاقة طردية قوية بين

السلم الاهلي والسلام الداخلي، فكلما كان السلم الأهلي مستتباً زاد من نسبة إستتباب السلام الداخلي لأفراد المجتمع، فزاد أيضاً إستقرارهم مما يقل فرص التغيير الإجتماعي وتتباطئ، بشرط عدم وجود مؤثرات أو محركات مجتمعية أخرى تثير عملية التغيير الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: (السلم الأهلي، السلام الداخلي، التغيير الاجتماعي، النظرية السلوكية).

The dialectic of mutual Impact between social change and civic peace through Behavioral theory

Lecturer: Zeravan Ameen Abdullah

MA in peace and conflict resolution studies

Iraqi Kurdistan Region

University of Duhok– Collage of Humanities – Peace and Human Rights Studies Department

Abstract:

The world is going through steep changes and transformations in various fields, as well as our societies. This is on the one hand, and on the other hand, all societies seek civil peace and work to find appropriate opportunities for their members to enjoy inner peace. So; Between this and that, societal phenomena have emerged that require research, exploration and scrutiny to clarify their implications and dimensions, and to show their relationships with societal and psychological phenomena. It has links with other similar concepts that require this study to remove confusion and define its cognitive limits and clarify its infrastructure. Including many and diversity of societal conflicts, and their impact on peace in general, societal peace, and then the internal peace of the members of those societies. Therefore, as a sense of social responsibility, it asks us to grasp the thread of civil peace, which has become a common vocabulary due to the large spread of conflicts and their consequences that have turned the lives of societies into an unbearable hell, and to search for the relationship between it and the social change taking

place in societies through internal peace as one independent variable, assuming the stability of all influences and factors other change.

The study concluded that threatening civil peace and exposing it to danger leads to positive behavior among some members of society, which in many cases is attributed to a social change as an attempt to remove that threat or danger to civil peace and thus from their society. Thus the result to this is the occurrence of social change when civil peace is exposed to danger or the threat. That is, there is a strong direct relationship between civil peace and internal peace. The more stable the civil peace, and the internal peace of the members of society increases, so their stability increases, which reduces and slows down the chances of social change, provided that there are no other societal influences or drivers that provoke the process of social change.

Keywords: (civil peace, inner peace, social change, behavioral theory).

المقدمة:

تمر جميع المجتمعات بعملية التغير والتغيير الاجتماعي ولها تفسيرات عديدة، وقدمت نظريات عديدة في هذا المجال، ولكن دائماً كانت هناك حلقة مفقودة بين السلم الأهلي والتغيير الاجتماعي، إضافة إلى أن دور الفرد وسلوكه كان غائباً في التفاعل الاجتماعي وإحداث تغير إجتماعي ومن ثم التغيير الإجتماعي.

إشكالية الدراسة: تتجلى إشكالية الدراسة في عدم وضوح العلاقة التبادلية فيما بين التغيير الإجتماعي والسلم الأهلي من خلال السلام الداخلي؟: والتي تثير أسئلة المحيرة من قبيل ما هي نوع العلاقة بين السلام الأهلي والتغيير الاجتماعي من خلال السلام الداخلي؟، وإلى أي مدى يتأثر السلام الداخلي بالسلم الأهلي؟ وما هي أبعاد السلم الاهلي التي يتأثر بها السلم الداخلي؟، وكيف يؤثر السلام الداخلي بالتغيير الإجتماعي؟، وبالتالي ما هي خيوط العلاقة فيما بين السلم الأهلي والتغيير الاجتماعي المارة بالسلام الداخلي؟.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مباشرة مفادها أن هناك علاقة عكسية بين السلم الأهلي والتغيير الإجتماعي بثبات العوامل الاجتماعية الأخرى من قبيل النزاعات وغيرها، وأن هناك علاقة متبادلة مباشرة بين السلام الداخلي والسلم الأهلي. ويتفرع من ذلك الفرض المباشر مجموعة من الفروض الأخرى وفق الأسئلة الدراسة، ألا وهي: أن السلام الداخلي يتأثر وبشكل مباشر وكبير ببعض أبعاد السلم الأهلي دون غيرها، إلا بشكل غير مباشر. والفرض غير المباشر الآخر وهو أن البعد الاجتماعي والاقتصادي هما أكثر أبعاد السلم الأهلي تأثيراً على السلام الداخلي. وبالتالي فإن سلوكيات الفرد تتغير نتيجة تأثير المجتمع عليه ومن ثم يؤثر ذلك الفرد غير المستقر الذي تغيير سلوكه على الجماعة التي يعيش فيها ومن ثم على المجتمع ككل وبشكل سلبي ولكن على المدى البعيد. إذاً فالفرض غير المباشر هو أن تأثير السلم الأهلي على السلام الداخلي تأثير سلبي يولد تغيير سلبياً في المجتمع.

أهمية الدراسة: يتولد أهمية البحث في تطرقها إلى ثلاث مفردات مهمة جداً وهي السلم الأهلي والسلام الداخلي والتغيير الاجتماعي لإيجاد العلاقة بين السلم الأهلي و التغيير الاجتماعي من خلال السلام الداخلي حصراً بإفتراض ثبات واستقرار بقية عوامل التغيير الاجتماعي الأخرى. ومن خلال تلك المعادلة يتم بيان العلاقة بين السلم الأهلي وكل من سلوكيات الفرد في الجماعة، والتغيير الاجتماعي المتولد من تلك السلوكيات. فالدراسة تدخل في مجال دراسات السلام وحل النزاعات ومجال علم النفس وعلم الاجتماعي من خلال مدخل عل النفس الاجتماعي فبالامكان أن يستفيد منها العاملون والدارسون في المجالات المعرفية الثلاث. والاهمية الاخرى هو عدم

وجود دراسة لحد الان حول بيان العلاقة بين السلم الاهلي والتغيير الاجتماعي من خلال السلام الداخلي لأفراد المجتمع عن طريق النظرية السلوكية.

الهدف من الدراسة: هدف الدراسة هو التحقق من فرضياته، ومن ثم حل إشكاليته. وجميعها نابعة من مسألة العلاقة القائمة بين السلم الأهلي والتغيير الإجتماعي من خلال السلام الداخلي لأفراد المجتمع عن طريق سلوكياتهم الفردية التي إما أن يكون سلوكاً سلبياً (عدم وجود رد فعل) أو سلوكاً إيجابياً (وجود رد فعل معين) وهو موضوع الدراسة بتتبع ذلك السلوك هل يؤدي إلى تغيير إجتماعي أم لا؟.

سبب اختيار الموضوع: توجه منظروا دراسات السلام وحل النزاعات والمهتمون بهذا المجال المعرفي المهم جداً نحو النزاعات من تحليلها وتقييمها وإجاد الاستراتيجيات الملائمة لحلها وإدارتها أو صنعها وحفظها، وتعمقوا فيها كثيراً، وكان ذلك توجهاً حسناً منهم، فبات جميع مفاهيمها ومصطلحاتها وأبعادها واضحة المعالم. ولكن كان ذلك على حساب الجانب الآخر وهو السلام فكان تقصيرهم واضحاً، فبات هذا الجانب موحشاً لم يتطرق إليه إلا قلة قلية منهم، خصوصاً أرتباطه بالجانب النفسي والتحولات الإجتماعية، لذا فقد إرتأينا الخوض في هذا المجال نظراً لتعمقنا في موضوعة السلم الأهلي كأحد ميادين دراسات السلام وحل النزاعات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لإطلاعنا على القراءات المتعمقة في الموضيع الاجتماعية والنفسية، وشغفنا بالبحث والدراسة فيه، مما دفعننا إلى إيجاد العلاقة بين السلم الأهلي والتغيير الاجتماعي من خلال السلام الداخلي ، ومعرفة قوة تلك العلاقة وعمق تأثيرها المتبادل على بعضهما البعض.

الدراسات السابقة: في مجال الدراسة رغم بحثنا لم نجد دراسة سابقة، ولكن هناك بعض الدراسات في مجال التغىىر الإجتماعى، وأخرى فى مجال السلم، الاهلى

كذلك فى مجال سلوكيات أفراد المجتمع والتعلم الاجتماعى كل على حدة، وهي دراسات كثيرة ومعمقة وكل منها تتناول جانباً من جوانب البحث، ورغم ذلك سنتطرق إلى بعضها:

دراسة زيرفان امين عبدالله: السلم الاهلي ومعوقاته في اقليم كوردستان / العراق ٢٠٠٣-٢٠١٣ دراسة تحليلية ميدانية، وهي رسالة ماجستير نقشت سنة ٢٠١٤، خرجت بالاستنتاجات التالية:

- فلسفة السلم الأهلي تعني أنسنة العلاقات التعاضدية بين افراد المجتمع الواحد وقبول الآخر وتعضيد العلاقات الانسانية بروح التسامح المبنية على بعدين اساسيين هما الاعتراف بالخطأ والاستعداد للمسامحة، ومن ثم العمل على تحويل النزاعات الحاصلة بين الافراد ولجماعات بالطرق السلمية والاستفادة من التجارب والخبرات والتفكير بطريقة (رابح / رابح) اي تنمية روح التسامح والحوار بين افراد المجتمع. فتختلف دراستي الحالية عنها في انها تركز على الجانب الإجتماعي فقط، فيما تتطرق تلك الدراسة إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والثقافية ناهيك عن الجانب الاجتماعي، والاختلاف الاخر هو أن تلك الدراسة تركز على اقليم كوردستان، بينما مجتمع دراستنا هذه فهي المجتمعات بشكل عام. وأما النطاق الزمني فتلك الدراسة تركز على الفترة الواقعة بين ٢٠٠٣-٢٠١٣، بينما دراستنا هذه لا نطاق زمني لها، وتقترب من الدراسات الإستشرافية.

منهجية الدراسة: تنتهج الدراسة الاسلوب الوصفي والتحليلي كمنهجين رصينين لوصف مفاهيم الدراسة وتحليلها لإيجاد العلاقة فيما بينها بعد ضبطها علمياً. حيث أن وصف السلوك، وتحليل كيفية حدوثه والنتائج المؤدية إليه ستضمن التوصل إلى

نتائج أكثر دقة ورصانة، كما ستضمن التتبع الحيادي لصحة فرضيات الدراسة لتحقيق أهدافها.

حدود الدراسة: الدراسة غير محددة بزمن معين، أو حدود جغرافية معينة، لأنها من الدراسات النظرية. ولكن بالنسبة لحدودها الموضوعية فهي تتناول بالقدر الذي يلبي إحتياجها السلم الاهلي والتغيير الاجتماعي وسلوك الافراد وذلك من خلال نظرية السلوك ومن ثم ربط جوانبها المعرفية والتطبيقية.

معوقات الدراسة: المعوق الاساسي للدراسة هو تباين قياس سلوكيات الفرد في المجالات الثلاث للدراسة وهي دراسات السلام، علم النفس وعلم الاجتماع، فكان لابد من مراعاة الضوابط العلمية للحقول المعرفية الثلاث، وإيجاد معايير تتناسب مع تلك المجالات، وكان ذلك صعباً إلى حد ما.

هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى مبحثين، الأول: الاطار المفاهيمي والذي يتناول مفاهيم الدراسة تعريفاً وعناصراً وأبعاداً. والمبحث الثاني- الاطار النظري: وصف النظرية وتوظيفها.

الخاتمة: تم فيها عرض أهم الإستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، مع طرح أهم المقترحات المقدمة إلى الجهات ذات العلاقة.

الإطار المفاهيمي

في إطاره المفهيمي، يتم ضبط المفاهيم، ودراسته وفق نظرية معينة، وهي من العمليات الموضوعية المهمة لبحوث الاجتماعية والساسية، كي نعرف حدودها اللغوية ومحتواها المعرفي، مما يسهل على الباحث وعلى القارئ أيضا فهمها وإستيعابها، لذا ففي الإطار المفاهيم سيتم بحث الموضوع من خلال مبحثين، الأول

يعتني بالبنية المعرفية للمفاهيم محل الدراسة، والثاني يتناول الموضوع من الناحية النظرية،وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول –البنية المعرفية لمفاهيم الدراسة:

البنية المعرفية مهمة لأي مفهوم، لذا فقد قسمنا هذا المبحث الى اربعة مطالب وكما يلي:

المطلب الأول– تعريف السلم الأهلي:

هناك مجموعة من الاتجاهات لتعريف للسلم الأهلي، كالاتجاه الإجرائي الواسع الذي ينظر إلى السلم الاهلي كإجراءات وتدابير. ومنها الاتجاه الوصفي الضيق الذي ركز على وصف الحالة دون التطرق الى وسائل وتدابير وإجراءات الوصول إلى تلك الحالة.

فالسلم الأهلي حسب الإتجاه الإجرائي: عبارة عن سبل للوصول إلى حالة التوافق الإجتماعي مكونات المجتمع الواحد، رافضاً جميع أشكال الإقتتال أو التحريض والدعوة إليه أو تبريره. وتحويل مفهوم الحق في إطار الإختلافات الإثنية[١] والثقافية والآيديولوجية إلى مسألة طبيعية، أي العمل على منع العنف ونشر ثقافة التسامح، ومنع إحتكار السلطة .[٢]

ويشير إلى رفض القتال بكافة صوره وأشكاله، أو التحريض عليه أو الدعوة إليه، أو تبريره، سواءاً بنشر خطابات وأعمال تحريضية لزعزعة الإستقرار أو إثارة النزعة الدينية أو القومية أو الحزبية، بهدف إثارة نزاع مسلح داخلي.[٣] وهناك من ذهب إلى أن السلم الأهلي يقصد به عدم التشكيك في أسس المنظومة الدستورية ومدى نجاحه في إدارة التنوع بأسلوب ديمقراطي .[٤]

ويشير أيضاً إلى ممارسة كافة صور وأشكال القيود والفرض القسري لضوابط ممارسة الحقوق والحريات، وإنزال العقوبات بحق من يخالف ما هو مفروض وسائد[٥]. وعرف أيضاً بأنه حالة: "مرادفة لأنتفاء العمليات العدائية التي تجري ضمن إطار الدولة الواحدة والمجتمع الواحد".[٦]

ويشير إلى حالة "المحافظة على تأمين سلامة وحقوق المتعايشين في المجتمع، دون تعدى على الآخر باستخدام سبل القتل والتنكيل والتعذيب والتهجير، شاملاً نظام الحكم وعلاقته بالمواطنين، مؤشراً إلى التأطير المؤسسي وكيفية الإدارة في العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي حسب مستوات الرضا والقبول العام .[٧]

ويرتبط أيضاً بمفاهيم أخرى كونها تشترك في إيجاد مخرج لحالة النزاعات المرتبطة بالاهداف والرغبات غير المتوافقة والتي تتميز بقدر من الإستمرارية والديمومة بين جماعات أو مبادئ أو أفكار وعقائد، تطرح موقفاً تنافسياً غير متوافق مع المواقف المستقبلية والتي تحتاج الى آليات لتنظيم تلك المواقف لتغيير حالة تلك المجتمعات ويلبي طموحاتها وأهدافها وأحداث تغيرات ايجابية باعثة أو حافزة للإصلاح والتغيير والتنمية .[٨]

ومن هذه التعاريف يتبين ان السلم الأهلي يرفض كل إشكال القتال، أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه، او تبريره، ونبذ النزاعات والعنف ورفض التصادم بسبب قوة العقيدة الدينية او الحزبية او القومية، وتحويل مفهوم الحق بالاختلاف إلى إيديولوجية الاختلاف والتنظير لها ونشرها وقبول الاخر والتعايش معه.

المطلب الثاني- إرتباط السلم الأهلي بالمصطلحات المقاربة:

هنالك عدة مصطلحات يرتبط بها السلم الاهلي ومنها:

أولاً- إرتباطه بالتعايش السلمي: فالتعايش السلمي عبارة عن إتفاق ضمني بين مجموعتين أو حزبين أو دولتين، بهدف عدم اللجوء الى العنف. وهو عيش مشترك بين جماعات مختلفة دينياً أو مذهبياً، سياسياً أو إجتماعياً. أو حتى بين دول ذات مبادئ مختلفة[٩]. لذلك يمكننا القول أن السلم الأهلي يشترك مع التعايش السلمي في نقطة حساسة جداً وهي مقاومة ظاهرة الحرب والنزاعات في العلاقات البشرية الهادف الى تحقيق مجتمع إنساني يسوده السلام والإخاء والمحبة وصولاً إلى مجتمع تنصهر فيه الهويات الفرعية ويسوده الهوية الوطنية الجامعة كي يتحقق فيه الهداف الاساس للتعايش السلمي والذي هو إنفتاح الكل على الكل وذلك الكل على الجزء والجزء على الكل كي ينتشر الوئام داخل المجتمع وفي يسود التناغم على العلاقات القائمة بين القوى والشرائح المجتمعية والتي تقلل من فرص اللجوء إلى النزاعات الأهلية المدمرة.[١٠]

ثانياً- إرتباط السلم الأهلي بالتسامح: قيمة التسامح هي الأساس الذي تبنى عليه ثقافة السلام بشكل عام[١١]. لذا؛ يرى البعض أن التسامح هو بعد من أبعاد السلم الأهلي، الذي يعتبر التجلي الحقيقي لقيم الإنسان وحقوقه تحرره من جميع أشكال العبودية وصور القهر والتسلط، ومن تجليات التعصب القومي والديني والايديولوجي، التي أرهقت البشرية وكلفت مجتمعاتها المدنية طاقاتها ومواردها، وأنهكتها بالحروب والدمار[١٢]. لذلك؛ يعتبر التسامح تأسيساً للسلم الأهلي وتفاعلاً إيجابياً بين المكونات المجتمعية، الذي يعتبر الشرط الأساس لتحقيق التعايش والمساواة والعدالة.[١٣]

ثالثاً- إرتباطه بالمصالحة الوطنية: ترتكز المصالحة الوطنية على الترويج لثقافة الحوار وتعزيز قبول الآخر وآرائه، وإشاعة مبدأ الشفافية في التعامل معه، ونبذ العنف ولغة الكراهية والتحريض والتهديد باستخدام السلاح أو استخدامه، إضافة إلى إستخدام آليات تقوية المشتركات الوطنية والجوامع الانسانية لتحقيق الأطر التنظيمية الكفيلة بنشر ثقافة السلام وروح التسامح والتعاون والانتقال السلمي للسلطة في الدولة. إذاً فنقطة تلاقي السلم الأهلي بالمصالحة الوطنية هو قبول الآخر كما هو، واللجوء إلى الوسائل السلمية في إحتواء النزاعات القائمة وتحويلها إلى مواطن قوة لا نقاط ضعف.

الفرع الرابع- إرتباطه بقبول الآخر ورفض التصورات المسبقة:

رابعاً- ارتباطه بالديمقراطية الاجتماعية: وما نعنيه بمصطلح الديمقراطية الاجتماعية، هو الديمقراطية الاجتماعية الجوهرية ولىس الدىمقراطىة الليبرالية أو الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية (الاشتراكية)[١٤]، فهناك ثمة إشكالية في التعريف بالديمقراطية الاجتماعية، حيث أن المنظرون في هذا الحقل الانساني لم يقدموا تعريفاً يوضح معالم هذا النوع من الديمقراطية، لذلك قام الباحثون في هذا الحقل المعرفي تقديمها عن طريق أهدافها ومطالبها، فيمكننا القول أن الديمقراطية الاجتماعية بأنها الديمقراطية التي لها القيم الاساسية الثلاث وهي: الحرية والعدالة والتضامن. وهي الديمقراطي التي تطالب بحقوق متساوية وبحقوق الانسان للجميع. فالحرية هنا تعني الحرية المتعددة الأبعاد إي حرية الفرد تناسباً مع حرية من يعيشون معه. والعدالة تعني التوازن فيما بين مصالح الفرد واحتياجاته ومصالح مواطنيه وإحتياجاتهم. والشعور بعدالة قضيتهم كشعوره بعدالة قضيته، ومن ثم قبولهم كما هم دون محاولة في تغييرهم بوسائل الإكراه والقوة. وأما التضامن فهم

العامل المكمل لكل من الحرية والعدالة، وهنا يثير مسألة مهمة جداً وهو أن الكل يعيش للكل والكل يعيش للجزء، والجزء يعيش للجزء ويعيش للكل في الآن ذاته، فبدونها لن تتحقق التضامن، ولن تبني بنيان العدالة ولن يؤسس للحرية أبداً. وبتحقق الحرية والعدالة والتضامن، ستتحقق الديمقراطية الاجتماعية.

فمن ناحية المساواة فلا تهتم الديمقراطية الليبرالية بقضية المساواة سوى من منطلق المساواة الرسمية أي المساواة السياسية والمساواة أمام القانون والقضاء دون تمييز. في الوقت الذي توفر الديمقراطية الاجتماعية ضماناً بحماية الفرد وحقوقه عن طريق آليات تمكن الدولة من التدخل في مجالات إجتماعية واقتصادية تساهم في الوصول بالفرد إلى مستوى اقتصادي – إجتماعي متساوٍ، يمكنه الانطلاق نحو الامام بحرية. فالديمقراطية الاجتماعية بنمطه الليبرالي المبني على أسس اقتصادية – اجتماعية، توفر حرية أكبر للفرد مع إنضباط من قبل الدولة بحيث يكون المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات. ويتم تنشئتهم اجتماعياً وسياسياً، بحيث يقبلون الآخر المختلف كما هو لأن الدولة تتكفل بالتنشئة والضبط.

وهنا يمكننا القول أن الديمقراطية الاجتماعية تساهم في ترسيخ مبادئ قبول الاخر، المختلف كما هو، وقبول التعايش معه سلمياً، وفق مبدأ التعددية الثقافية تغني المجتمعات.

وبهذا فقد بيننا إرتباط السلم الأهلي بالمفاهيم التي تتلاقى معه في كثير من النقاط والتي تعد بعضها أبعاداً واضحة أو غير متجلية أحياناً للسلم الأهلي والتي لو غابت عن الساحة المجتمعية لغاب السلم الأهلي أيضاً، وإن عابت لعاب السلم الاهلي، وأصبح مهدداً بالانهيار منذراً بحدوث نزاع مدمر يهدد تماسك الإجتماعي ومن ثم إنهيار المجتمع.

المطلب الثالث- التغيير الإجتماعي:

سنتاول التغيير الاجتماعي من خلال تعريفه، وتمييزه عن المصطلحات المتداخلة معه، وكما يلي:

اولا- تعريف التغيير الاجتماعي :

التغيير الاجتماعي هو: "آلية شعورية إرادية يقف وراءها فاعل ما، داخلي أو خارجي، يريد أن يغير في المجتمع أمراً ما: سلوكاً، عادة، قيمة، نمطاً، أو غير ذلك، إيجابياً أو سلبياً"[١٥]. وهو يعني ايضاً "تلك التحولات التي غالباً التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، والتي تحدث في بناء المجتمع، ويشير التغيير الاجتماعي غالباً الى التغيير في السلوك الانساني" .[١٦]

وهي "عملية تبديل في الطريقة التي يسلك بها فرد أو مجموعة من الأفراد كنتيجة لهذا التبديل في تعريفهم للموقف"[١٧]. أو "التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الإجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن" .[١٨]

وعرف أيضاً بأنه كل تحول يحدث في البناء الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية، وفي النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة معينة من الزمن"[١٩]. وهو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتاً سريع الزمال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياته".[٢٠]

وقد اشار غليه بإعتباره "التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، اي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة"[٢١]. وعبر عنه بأنه "التحول الذي

يحدث في النظم والانساق والاجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية معينة".[٢٢]

كما عرف بأنه "الاختلاف عن أنماط الحياة المقبولة سواء أكان هذا الاختلاف راجعاً إلى التغير في الظروف الجغرافية أو في الإمكانات الثقافية أو التكوين السكاني أو في الايديولوجية أو نتيجة الانتشار أو الاختراع داخل الجماعة"[٢٣]. وهو "التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي، سواء في تركيبه وبنيانه، أو في وظائفه"[٢٤]. وهو "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والادوار الاجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن، وقد يكون هذا التغير إيجابياً فهو تقدم، وقد يكون سلبياً فهو التخلف، فالتغير إذاً له إتجاهات محددة".[٢٥]

فمن مجمل تلك التعاريف نجد أن سلوك الأفراد هو العامل الاساس في عملية التغيير سواءاً ذكر في نص التعريف أم لم يذكر، لأن التغيير الحاصل يستهدف ذلك السلوك فالنظم والانساق ما هي إلى تصرفات الأفراد وسلوكهم، والتنظيم الإجتماعي والبناء الاجتماعي والاجهزة الاجتماعية وتركيبة المجتمع، جميعها تستهدف سلوك الأفراد. وما القيم والادوار والوظائف إلا سلوك للأفراد. إذاً فالتغيير الاجتماعي إما تستهدف تغيير السلوك بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الهياكل والبنى الاجتماعية.

ثانيا- إرتباط التغيير الاجتماعي بالمصطلحات المقاربة:

١- التقدم الاجتماعي: وازى مصطلح التقدم الاجتماعي مصطلح التغيير الاجتماعي في بداية تأسيس علم الاجتماع، ولكن بعد ترسيخ أسس هذا العلم أخذ كلا المصطلحين طريقه الخاص، رغم تلاقيهما ببعض النقاط، ولهما ابعاد متشابهة،

فالتقدم الاجتماعي تغير في الطريق المرغوب فيه، والذي يحقق مزيداً من الاشباع والرضا[٢٦]. وهو تطور تدريجي يدل على نمو المجتمع، وتصاحبه مؤشرات تدل على على مداه"[٢٧]. وعرف أيضاً بأنه "نمو إجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الإنسان"[٢٨]. فالاول قد يكون حسناً أو سيئاً، أي أن نتيجة التغير الاجتماعي قد يكون تقدماً أو تخلفاً، بينما التقدم فهو التحسن المستمر نحو الامام. ولكنه تقدم مؤقت، بمرور الزمن قد تظهر بعض جوانب السلبية لذلك التقدم كمفهوم الحرية المطلقة، أو إنحراف الثورات الشعبية، كذلك تعتبر زيادة السكان تقدماً، لكنها تثير الكثير من المشاكل الاجتماعية وتعيق حياة المجتمعات. وغيرها من الامثلة التي تظهر علمية مصطلح التغير الاجتماعي بشكل أوضح من التقدم الاجتماعي لتوافقه مع واقع المجتمعات التي في حالة تقدم وتخلف متناوبين.

٢- التطور الاجتماعي: يعرف معجم علم الاجتماع التطور الاجتماعي على أنه "العملية التي بموجبها تحقق للمجتمعات الانسانية نمواً مستمراً مروراً بمراحل متلاحقة مترابطة"[٢٩]. أي أن عملية تطور المجتمعات تكون على مراحل مستمرة مترابطة ومتتالية تنمو عن طريقها تلك المجتمعات وتحقق تقدماً ملحوظاً. فيما يعد التغيير الاجتماعي عملية التحول من وضع الى وضع آخر قد يكون افضل أو أسوء مما كان عليه. فأحد جوانب التغير الاجتماعي يتطابق مع تطور المجتمع والجانب الآخر يفترق عنه تماماً.

٣- النمو الاجتماعي: النمو ظاهرة مشتركة بين المجتمعات والاجسام العضوية، فالتجمعات السكانية يكون نموها بزيادة عدد أفرادها ونمو الاجسام الحية التي تكبر خلال فترة معينة من الزمن وتتوقف في فترة أخرى، وأن النمو الاجتمعاي يبقى مستمراً الى أن تنقسم المجتمعات أو يقضي عليها[٣٠]". ويشير النمو الى "الزيادة الثابتة

نسبياً، والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة، أما التغير فيشير الى التحول في البناء الاجتماعي والنظام واالدار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي. والنمو بطيئ وتدريجي، فيما قد يكون التغير سريعاً ويتضمن قفزات الى الامام أو الخلف".[٣١]

فبالامكان ملاحظة رابط قوي بين النمو الاجتماعي والتغيير الاجتماعي، حيث أن النمو يساهم في إحداث تغيير اجتماعي قد يكون سلبياً إن كان في قطاع واحد فقط، أو مجموعة قطاعات دون غيرها، وقد يحدث تغيراً ايجابياً إذ يساهم إن كان موجهاً من قبل صناع القرار وراسمي السياسيات العامة. كذلك فالتغيير الاجتماعي قد يساهم في نمو قطاع أو مجموعة قطاعات.

٤- التنمية الاجتماعية: وهي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على إستغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي" .[٣٢]

ومن هنا يمكننا الذهاب إلى أن البعد المشترك بين التنمية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي هو أنهما مبنيان على أساس الإدارة الموجهة بوجود فاعل واعي، ولكن يفتقران في إحداث التغيير إذ قد يترتب على التغير الاجتماعي تغير سلبي ولكن في التنمية الاجتماعي فالامر محسوم تقريباً لأن التنمية إن لم تكن ايجابية فلا يمكن أن تسمى بالتنمية فقد تكون نمواً أو تحولاً، شئ آخر غير ذلك.

فالتغير الإجتماعي من ناحية تتميز عن كل من التنمية الاجتماعية، والنمو الاجتماعي والتطور الاجتماعي، والتقدم الاجتماعي وتتلاقى معها جميعاً في نقاط

مشتركة، ومهما يكن فالتغير الاجتماعي سشتمل تغيراً في سلوك الافراد نحو الجانب المتغير من المجتمع سواءاً كان نسقاً، أو تنظيماً، أو هيكلاً ... الخ.

المطلب الرابع- السلام الداخلي:

نتناول السلام الداخلي من خلال تعريفه وإرتباطه بالمصطلحات المقاربة، كما يلي:

السلام الداخلي هو نقطة الارتكاز التي تعتمد عليها جميع أنواع السلام والامن الأخرى التي ينشدها الإنسان، إلا بمعرفة نفسه، ومعرفة الاختلالات الذاتية ومعالجتها[٣٣]. فهو تكامل الافكار والمشاعر بحيث تؤدي إلى حالة من الانسجام والهدوء.

الفرع الأول- إرتباط السلام الداخلي بالمصطلحات المقاربة:

أولاً- الأمن النفسي: عرف بأنه "الطمأنينة النفسية أو الانفعالية وهو الأمن الشخصي أو أمن كل فرد على حدة، وهو حالة يكون فيها إشباع الحاجات مضموناً وغير معرض للخطر وهو محرك الفرد لتحقيق أمنه وترتبط الحاجة الى الأمن ارتباطاً وثيقاُ بغريزة المحافظة على البقاءط[٣٤]. ويعرف أيضاً بأنه: شعور الفرد بأنه محبوب متقبل من الآخرين له مكانة بينهم، يدرك أن بيئته صديقة ودودة غير محبطة يشعر فيها بندرة الخطر والتهديد والقلق[٣٥]. ويعرف كذلك بأنه "مقدار ما يحتاج إليه الفرد من حماية لنفسه، ووقايته من الظروف التي تشكل خطراً عليه مثل التقلبات المناخية، والطبيعية والاوبئة، واالمراض، والحروب، وعدم الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، و التقليل من القلق المرتفع المصاحب للمستقبل المجهول سواء فيما يتعلق بدراسته، أو عمله أو مأكله، أو ملبسه" .[٣٦]

وهنا نرى جوانباً وأبعاداً مختلفة تشترك فيها السلام الداخلي والأمن النفسي، فالسلام الداخلي يهدف إلى الاستقرار الذاتي أما الامان النفسي فهو المقاومة المرنة لحالات وظروف غير مستقرة.

ثانياً- التوازن الانفعالي: وهو حالة من الاطمئنان والاستقرار للفرد من خلال تنمية الشخصية السوية[٣٧]. وهو الطريقة التي تساعد الفرد على خفض التوتر وإشباع الدافع والعودة الى الحالة التي تتوازن فيها مشاعره مع المنبهات الخارجية التي يدركها ويكون تفكيره وشعوره وسلوكه غالباً منسقاً في انسجام مع مفهومه لذاته ودافعيته لإنجاز بعض المهمات الأخرى وبإتجاهه نحو المواقف الصعبة التي يقدم عليها.[٣٨]

لذا؛ فهنا تظهرعلاقة تبادل طردية جلية فيما بين السلام الداخلي والتوازن الانفعالي، حيث أنه كلما زاد التوازن الانفعالي زاد من فرص تحقق السلام الداخلي، وكلما تحقق السلام الداخلي ، زادت فرص تحقق التوازن الإنفعالي. وعندما تنخفض التوتر وتزداد الاشباع تكون النفس أكثر انسجاماً وسكوناً واتساقاً فتقل الدافعية للانفعال ويتحقق السلام الداخلي.

فكلاً من الامن النفسي والتوازن الانفعالي، لهما ابعاد مشتركة مع السلام الداخلي للفرد في مجتمع ما ويهيئان البيئة الملائمة ليكون الفرد في حالة من السلام الداخلي.

ثالثاً- السلام النفسي:

وللسلام النفسي مستوىان، سلام عن الحاجه، وسلام عن الفائض، ويسميها الاب هنري بسلام عن فقر وسلام عن غنى، فيقول: " قد أحظى بالسلام لعدم وجود مشاكل حول، حين تسير جميع الأمور بسهولة، ويكن طبعي هادئاً، ولا اجد تجارب

في محيطي. هذا سلام عاديٌ، وكل فرد ينعم به في مثل هذه الأحوال، عندما تخلو الحياة من المنغصات، وحين يكون هادئ الطبع، ويداخله نوع من الخمول في الشخصية"[٣٩]. فهو توجه يتوافق تماماً مع ما ذهبنا إليه في أن الاستقرار وثبات السلم الأهلي بثبات العوامل الأخرى المستدعية للتغير تستقر يكون أفراد المتمع أيضاً في سلام نفسي مستقر، وينتابهم حالة من الخمول وعدم الحركة فلن يستعي الأمر إلى تغير اجتماعي. بينما النوع الآخر من السلام الداخلي الذي تحدث عنه الاب هنري إذ يقول حين يتوفر عند الشخصيات القوية الثائرة المتمرة، التي تنتابها النزعات الشاقة، في هذه الحالة، نحتاج الى مجهود مضاعف لنحصل على هذا السلام، لأنه لن يتأتي إلا إذا استطعت أن اضع في المقابل قدراً كبيراً من الطاقة الروحية يكافئ المشاكل والتجارب التي تحيط بي فيعادل طبعي الثائر"[٤٠]. إي أنه في حالة عدم توافق السلام النفسي مع السلام المجتمعي (السلم الأهلي) الذي تعرض للتهديد، فبالتي تعرض سلامنا الداخلي للتهديد، فلابد من بذل جهود أكبر لنوازن فيما بين حالتي النزاع، النزاع الداخلي والنزاع المجتمعي، وهنا بالتأكيد لابد من تغير بعض الاشياء (قيم، مفاهيم، رموز، طقوس، أعراف، عادات، تقاليد، هياكل، مؤسسات) كي نستطيع الوصول إلى نقطة التوافق والتناغم. أي لابد من إيجاد نوع من التغيير الاجتماعي.

المبحث الثاني – الإطار النظري:

بحث أي موضوع من خلال نظرية معينة في الإطار المعرفي نفسه، يعتبر من العمليات الإجرائية لأية دراسة إجتماعية، وإننا في هذا المبحث سنتناول الموضوع من خلل ثلاث مطالب وكما يلي:

المطلب الأول- وصف النظرية وتوظيفها:

ونتناول النظرية وجوانبها كما يلي:

اولاً- البنية التحتية للنظرية وتطبيقاتها:

١- تعريف النظرية: إتخذت الدراسة من نظرية السلوك مسلكاً نظرياً لبيان العلاقة محل الدراسة وذلك من خلال السلام الداخلي شريطاً استقرار العوامل والابعاد الاخرى التي تساهم في عملية التغيير الاجتماعي.

تعتبر النظرية السلوكية من النظريات الكبرى في علم النفس وعلم الاجتماعي التربوي، وأحياناً تسمى بنظرية المثير والاستجابة ونظرية التعلم[٤١]، والاهتمام الرئيس لها هو السلوك: كيف يتعلم وكيف يتغير. فسلوك الفرد خاضع لظروف بيئته.[٤٢]

وهي النظرية التي تحاول تفكيك عناصر سلوك الفرد، ووصف الوقائع السلوكية في تسلسل وتتابع مدروس، بشكل مفصل ودقيق وكيف يتم أداؤه والموقف الذي حديث فيه، دون إيجاد تفسيرات لها اي دون أن تدخل في عملية التوصيف تفسيرات الباحث، ودون محاولة التنظير لها.

٢ – المفاهيم الاساسية للنظرية:

أ- السلوك والاستجابة: يمثل السلوك كل المظاهر النفسية للفرد سواء كانت قولاً أو فعلاً، أما الاستجابة فهي كل ما يظهر لدى الفرد من ردود أفعال على المثير الذي تعرض له.

ب- الإطفاء: هو إغفال وتضائل وخمود وإختفاء السلوك المتعلم إذا لم يمارس ويعزز.

ت- التعزيز: وهو على نوعين: تعزيز موجب أي إثابة السلوك المطلوب ودعمه وتشجيعه بما يؤدي إلى إستمرار الفرد على عليه وتكراره في المواقف المشابه. أما السلوك السالب: فيعني العمل على ظهور السلوك المطلوب بتعرض الفرد الى مثير غير سار، ليتوقف عن فعله السابق، ويتخذ موقف مغايراً.

ث- التشكيل التدريجي للسلوك: أي تشكيل سلوك جديد مغاير.

المطلب الثاني- تطبيقات النظرية ومبررات الاخذ بها:

سنتناول هذا المطلب كما يلي:

اولاً- تطبيقات النظرية: يتم تطبيق هذه النظرية في علوم ومجالات معرفية مختلفة، ولأغراض كثيرة، فتستخدم في علم النفس وعلم الاجتماع على حد سواء،أما أبرز إسخداماتها:

١- في مجال علم النفس: إذ استخدم لأغراض عدة، منها:

أ- في مجال علم النفس التربوي، إذ طبقت في مجال تعليم وتحفيز المتعلمين، وإخضاعهم لمستثيرات، إضافة الى التعزيز سواءاً التعزيز الإيجابي بغرز مفاهيم معينة، أو التعزيز السلبي بإستئصال مفاهيم معينة.

ب- كذلك أستخدمت في مجال علم النفس العلاجي لقياس سلوك فردي معين، ومعالجة المرضى النفسيين.

ت- واستخدمت كذلك في مجالات مختلفة من علم النفس، كعلم النفس الصناعي، والتجاري والاقتصادي، والاسرة، والطفل والتعليمي، والاجتماعي، والسياسي، لمعرفة سلوك الافراد والقائمين على تلك المجالات كذلك في تأهيل الافراد وإعادة تأهيلهم.

٢- في مجال علم الاجتماع:

للنظرية السلوكية مجموعة من التطبيقات في علم الاجتماع، منها:

أ- التعليم المباشر (التعليم المؤسسي): تعتبر نظرية السلوكي في مجال علم الاجتماع الإطار المعرفي لتفسير إتباع سلوكيات معينة في المجتمع، فمثلاً: تأثير الطلاب بسلوك معلميهم أكثر من تأثرهم بأقولهم خصوصاً عندما يتعارض الأقوال مع السلوكيات. وذلك لأن السلوك اكثر تأثيراً من الأقوال المجردة، خصوصاً إذا ما كان القول معارض مع السلوك.

ب- التعليم غير المباشر: سواءاً من المحكات المباشرة مع أفراد المجتمع أم والتراث الشعبي أم الكتب أم من وسائل الاعلام ومنها شبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها، فوفق نظرية التعليم الاجتماعي، فإن الفرد يتعلم بصورة غير مباشرة من المجتمع الذي يعيش فيه، لأنه يتأثر بالمؤثرات الخارجية القريبة منه والبعيدة أحياناً، أي أنه هنا يمكن أن يمثل المجتمع دور المعلم والفرد دور الطالب. وذلك لأن التقليد والمحاكاة تعتبر سمة طبيعية راسخة لدى الانسان في جميع مراحل حياته، محاولاً تعلم سلوكيات جديدة سواءاً عن طريق التعليم المباشر أم التعلم الاجتماعي أي (سوسيولوجيا التربية).[٤٣]

٣- في مجال دراسات السلام وحل النزاعات:

النزاعات، وأسبابها وإستراتيجيات التعامل معها، ودوافع حلها وكيفيه تقبل الحلول المناسبه تعتبر من المجالات المعرفية التي تتداخل مع علمي النفس والاجتماع، إضافة إلى مجموعة أخرى من المجالات المعرفية كالتاريخ، علم الإجتماع، السياسة، القانون، وعلى هذا الأساس فنطاق تطبيق النظرية السلوكي في علمي النفس والاجتماع، ومبررات الأخذ بها هي نفسها فيمجال دراسات السلام وحق النزاعات،

الفرع الثاني: مبررات الاخذ بالنظرية السلوكية:

في مجال دراسات السلام وحل النزاعات، وخصوصاً عند تحليل نزاع معين، لابد من معرفة السلوك النزاعي، أي معرفة التوجه السلوكي لأطرافي النزاع كل على حدة، لمعرفة ما تم التعبير عنه، وما يستم التعبير عنه، وما يمكن عموله للتأثير على سلوك أطراف النزاع ومن ثم التأثير عليه، وتوجيهه نحو نقطة معينة يمكن فيها حل النزاع، تحويله أو إدارته.

ومن ناحية أخرى فالمرض الذي يحاول الطبيب أو المعالج النفسي معرفته ومحاولة علاجه عن طريق النظرية السلوكية، ما هو إلا نزاع نفسي وقع فيه الفرد وخرج ذلك النزاع عن سيطرته، فيحاول المعالج النفسي، أو الطبيب النفسي معرفته عن طريق أعراضه والسلوكيات التي يعبر عنها المريض، ومن ثم إستثارة مشاعره ليستجيب لمؤثرات يختارها الطبيب أو المعالج بعناية فائقة بعد تحليل حالة المريض النفسي وبيئته الخارجية وعلاقاته.

فذلك مشابه لما يقوم به المختص في مجال دراسات السلام وحل النزاعات عندما يقوم بتحليل نزاع ما، ومحاولة توجيه سلوك الاطراف نحو نقطة يمكن فيها السيطرة على النزاع.

لذلك فتتبع سلوك أطراف النزاع، ومعرفة المستثيرات ومدى الاستجابة أو رد الفعل، ومن ثم معرفة التعزيزيات السلبية والايجابة وكيفية التعامل معها لصالح القضية بغية توجيهها نحو الحل أو التحويل أو الادارة، من أقوى المبررات للأخذ بالنظرية وإستخدامها في هذه المسألة.

لمعرفة سلوك الافراد عندما يضطرب سلامهم الداخلي نتيجة تعرض السلم الاهلي لمجتمعهم للخطر او التهديد، ومعرفة تصرفاتهم وتوجهاتهم السلوكية وكيفية السيطرة عليها أو توجيهها أو تركها تأخذ مسارها، لمعرفة هل ستؤدي ذلك الى تغيير اجتماعي أم لا.

ومن ناحية أخرى تعتبر عملية التنظيم الذاتي أحد آليات تطبيق النظرية السلوكية حيث أن الفرد ينظم الأنماط السلوكية في ضوء النتائج المتوقعة منها، فتوقع النتائج النترتبة يحدد إمكانية تعلم السلوك من عدمه.[٤٤]

ثانيا- توظيف النظرية:

وظفت الدراسة النظرية السلوكية للأفراد على رد الفعل أي معرفة سلوكهم عندما يتعرض السلم الاهلي لمجتمعهم إلى الخطر أو التهديد، وذلك بتتبع سلوك الأفراد نظرياً وإسنادها بالوقائع والانساق الواقعية والحقيقية. لأن سلوك أفراد المجتمع يمكن ملاحظتها بسهولة، وقياسها وهذا السلوك يشتمل على حركات داخلية

وآثارها وتأثيرها[٤٥]. وهي عبارة عن عناصر سلوكية أو بكلمات أخرى تعتبر ردات فعل لأفعال مجتمعية.

فقد إعتبرنا السلم الأهلي متغيراً مستقلاً، أما المتغير التابع فهو السلام الداخلي لأفراد المجتمع المتأثرين بالمتغير المستقل أي بالسلم الأهلي بإفتراض ثبات العوامل الأخرى التي يتأثر بها السلام الداخلي للأفراد أو على الأقل عدم تأثيرها عليه تأثيراً يدعو إلى التحرك أو رد فعل يستوجب التغيير الاجتماعي.

أن الانسان مدني بطبعه، وهو دائماً عضو في مجتمع، فينبغي ألا يكون ذلك المجتمع همجياً، بل يجب أن ينتظم تنظيماً يتيح لكل فرد فيه أن يمارس حريته أو أن يحقق غايته الأخلقية، ومبادئ التشريع هي الكفيلة بهذا التنظيم.

فبما أن السلم الاهلي يوفر حالة من الاستقرار وعدم وجود نزاعات هدامة عالية المستوى، مما يخلق بيئة اجتماعية مستقرة لا تستدعي التغير الاجتماعي الذي يستجيب للنزاعات الحاصة في المجتمع، وهذه البيئة تضمن عيش الافراد في حالة من السلام الداخلي. وهذه الحالة من ناحية توفر الاستقرار النفسي التي تؤدي الى ظهور مشاريع فردية خلاقة. ويعبر عن ذلك أمانوئيل كانت " هذا التآلف بين الارادات جميعاً، ما دام متسقاً مع العمل وجارياً على مقتضى آلية الطبيعة نفسها، يمكن أن يكون في الوقت نفسه علة تحدث الأثر المطلوب" أي أن سلوك أفراد المجتمع لو توافقت وتآلفت مع الحالة المهددة للسلم الأهلي لأحدث التغير الاجتماعي المرجو .[٤٦]

وفي معنى مقارب يذهب الاب هنري إلى "أن قوة الانسان النفسية تكمن في داخله، فإذا فقد إنسجامه مع نفسه، ومع الآخرين ومع الله، نرى أن جميع أموره تسير

في غير إتجاهها الصحيح، وهو يعتقد أن السبب يكمن في من هم حوله". لذا يمكن القول أنه في حال تعرض السلم الاهلي في مجتمع ما للخطر والتهديد، فإن ذلك يؤثر حتماً على السلام الداخلي لأفراد ذلك المجتمع، فيختل توازنه، محاولاً الوصول إلى حالة متناغمة مع الحالة الاجتماعية، والتي هي حالة تنازع، لأعتقاده أن ما حوله هو سبب وقوعه في تلك الحالة، لذلك سيحاول تغير تلك الحالة فيحصل جراء ذلك تغير اجتماعي في تنظيم او نمط او هيكل او مؤسسة او قيمة او أي شيء آخر يعتقد أنه سيعيد توازنه النفسي أي يعيد إليه سلامه الداخلي.

ومن ناحية أخرى تعد حالة النزاع النفسي الضرورية لإحداث تقدم المجتمعات عن طريق أفرادها. لأن النزاع يجعل الفرد محاولة أن يطفو فوق سطح الظروف المحيطة به، لإيجاد نوع من التوازن بين حالته النفسية والحالة الاجتماعية لكي يوازي بين نفسه غير المتنازعة وبيئته غير المستقرة، ليغير شيئاً في بيئته (قيم أو مفاهيم أو بنى وأنساق أو هيكل إجتماعية أو مؤسسة رسمية) أو ما شابه ذلك، كرد فعل لعامل يهدد السلم الأهلي، "فلا فعل من دون تغير ولا يمكن أن يحدث تغير من دون نزاع".[٤٧]

وهذا النزاع النفسي سببه عائق للسلم الأهلي، أو عامل مهدد له. بثبات الاسباب الاخرى التي تدعو إلى التغير إجتماعي. حيث أن الانسان في داخله عناصر قوة ربما لا يعرفها حتى يواجه تحدياً حقيقياً[٤٨]. وتقوم المشاعر السلبىه بوظيفة الإنذار الحسى بأننا بصدد موقف مكسب – خسارة الذي يعبئ الأفراد لدراسة طبيعة الخطر ... وإتخاذ الموقف تجاهه (الهجوم، الهروب، التوقف)[٤٩]، وهذا يفسر عدم إستجابة بعض الاشخاص لمهددات السلم الأهلي، أو الاستسلام التام له، وعمل الاخرين على إتخاذ موقف للوقوف بوجه العوامل المهددة للسلم الأهلي.

فهذا ما يدعونا إلى التنبه لمسألة مهمة، ألا وهي أن الشعور بالسلام الداخلي والامن مسألة نسبية تختلف من شخص لأخر، فما يحقق الأمن لشخص قد لا يحققه لآخر، كما تختلف مصادر الأمن عند الفرد نفسه حسب مراحل نموه، كذلك تأثير الحرمان من الأمن على الصحة النفسية يختلف من شخص للآخر ومن مرحلة عمرية لأخرى"[٥٠]. وهذه مسألة طبيعية وهي تفسر عدم تأثير تهديد السلم الاهلي على السلام الداخلي لبعض أفراد المجتمع، وبالتالي فلا يصدر منهم أي رد فعل تستوجب التغير الاجتماعي. ولكن هناك مسألة أخرى تستوجب مناقشتها، وهو أن الانسان عندما يكون في حالة نزاع فهو لا يستطيع التركيز بل يختار غريزي إحدى تلك الحالات الثلاث، بينما عندما يكون في حالة سكون، وساتقرار، وسلام فبمقدوره التركيز و وإختيار الموقف المناسب بشكل أفضل. إلا أنه لايمكن القول أن الحزم بصحة أختيارات الحالة الأول أم الثانية. وأن هناك دراست تثبت أن السعداء يتخذون في المواقف الحقيقية الهامة قرارات أذكى من غير السعداء[٥١]. فما يهمنا هنا هو موضوع المواقف الحقيقية ومنها (تهديد السلم الأهلي للخطر) يدعو الافراد إلى التصرف والتحرك، سواء كانوا سعداء أم غير سعداء.

وهناك مسألة أخرى يجب أن ننتبه لها ايضاً، وهي ان الأفراد الذين يتمتعون بالسلام الداخلي عندما يتعرضون لموقف يتطلب قراراً حازماً، ونقصد هنا تعرض السلم الأهلي للخطر أو التهديد، فإن قراراتهم بالتصرف تعتمد على ما لديهم من خبرات سابقة، وعلى التراكم المعرفي لحياتهم، أي من الصعب الخروج بحل إبداعي، أما الأشخاص غير المتمعين بالسلام الداخلي، فعلى الاغلب سيتصرفون بطريقة غير تقليدية، ويخرجون بحل إبداعي، يؤدي إلى مبادرة لعملية التغير الاجتماعي.

فتلك الأفعال المجتمعية هي تهديد السلم الاهلي وتعرضه للخطر بالنسبة للدراسة، وأما الأثر فهو التغير الاجتماعي المفترض بالنسبة للدراسة، وأما الحركات سواءاً الداخلية أم الخارجية فهو سلوك الافراد الناتجة عن إهتزاز السلام الداخلي.

فبمجرد شعور الفرد أن السلم الاهلي أو إحدى أبعاده قد تعرض للخطر أو التهديد، سيؤدي به إلى جملة من التحليلات الذهنية، ومن ثم إلى التفكير فيما بعد التهديد أو الخطر، وتوقع تعرضه أو تعرض منظومة قيمه للخطر، لذا سيتخذ موقفاً ما، على الاكثر سيتخذ موقف إيجابياً أي إتخاذ سلوك يحاول عن طريقه التصدي لذلك الخطر ومقاومته.

وتأسيساً على ما سبق يمكننا الخروج بنتيجة مفادها أن شعور الفرد بأن السلم الاهلي مهدد، يزيد من فرص إستخدامه لطاقاته النفسية الكامنة، كمؤشر على إضطراب سلامه الداخلي، فيحاول بطريقة ما تجميع جميع طاقته، وإذا ما تلاقت تلك الطاقة مع غيره من افراد المجتمع وتم استقطاب أفراد آخرين، عندها يحدث تغير اجتماعي مقدارها مرتبط بقوة الطاقة التي استجمعت، وقد لا تؤدي إلى تغيير اجتماعي بل قد تكون النتيجة التقدم الاجتماعي، أو النمو الإجتماعي، أو التطورالاجتماعي، أو التنمية الاجتماعية، ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي:

الشكل رقم (١)

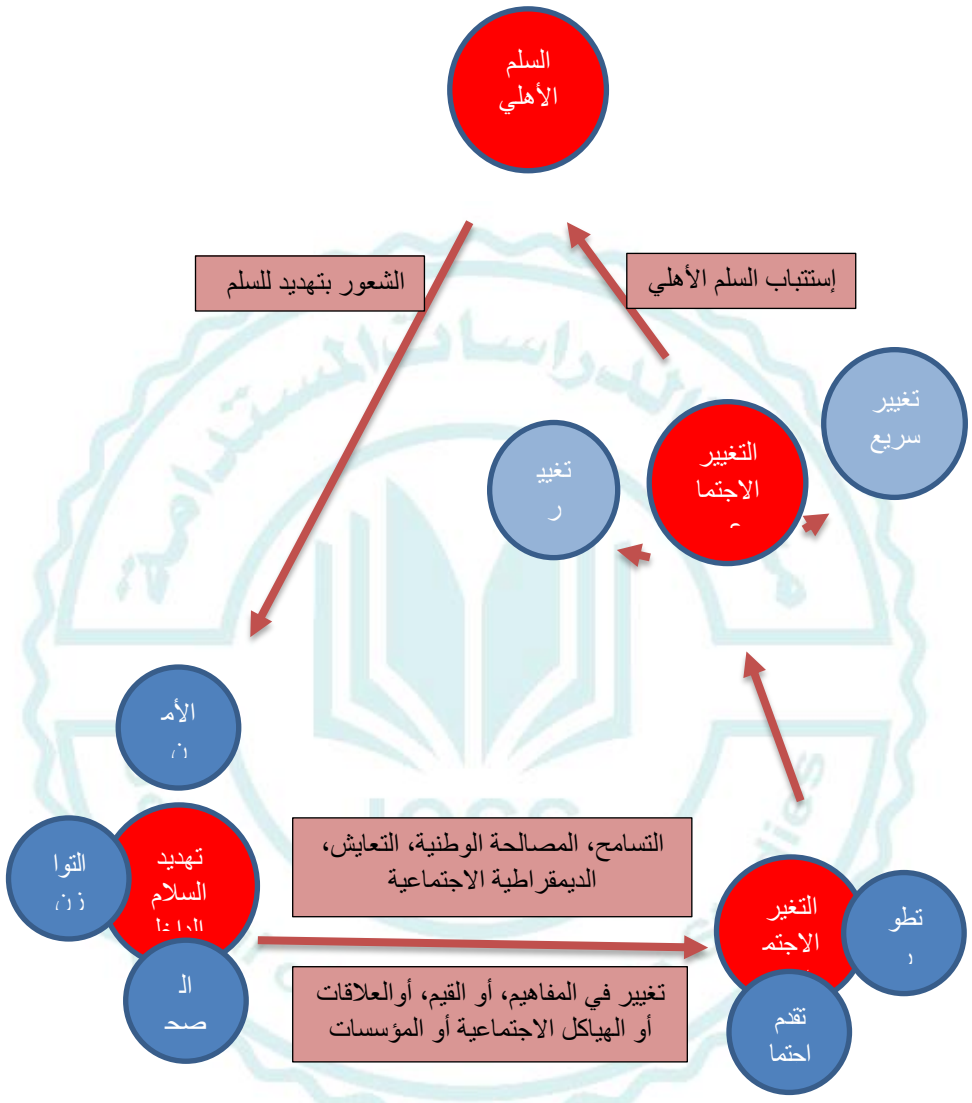

المصدر: الشكل التوضيحي من عمل الباحث.

ويؤيد سيكموند فرويد هذا التوجه ولكن بكلمات أخرى، إذ يذهب إلى أنه "يحدث القلق الحقيقي عندما يكون ثمة تهديد من العالم الخارجي الواقعي، حيث يواجه الشخص بمواقف أو حالة تشكل خطراً عليه. عندئذ يمكن أن يقوم القلق بتقديم بواعث لإتخاذ رد فعل معين لتجنب الخطر".[٥٢]

الرسم التوضيحي رقم (٢)

كيفية محاولة الأفراد في التغير الاجتماعي عندما يشعرون باضطراب سلامهم الداخلي

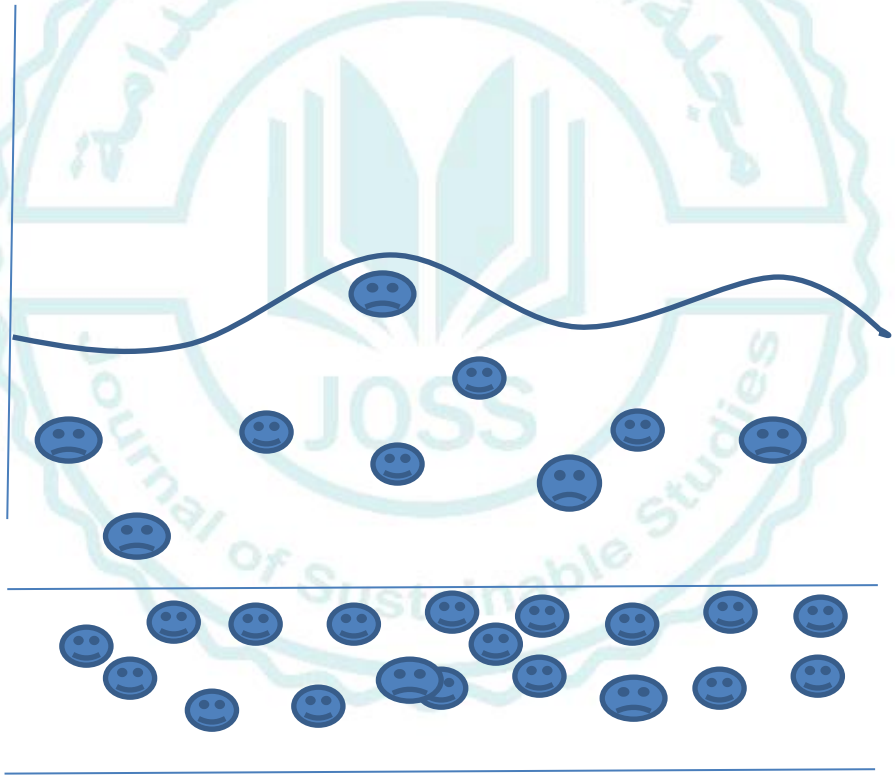

المصدر: الشكل التوضيحي من عمل الباحث

فنلاحظ أن بعض أفراد المجتمع يحاولون تغيير مفاهيم، قيم، طقوس، هياكل، مؤسسات لإعادة التوازن المجتمعي ليزيلوا الخطر أو التهديد عن السلام الاهلي أي أن النتيجة هو نوع من النزاع كمحاول تغير شيء بتقدير تلك الافراد سيزل الخطر والتهديد عن السلم الأهلي وبالتالي سيحصلون على سلام داخلي من نوع ما. وهذا ما يسمى بالصراع الطبقي عند كارل ماركل، وما يسمى بالشذوذ الاجتماعي عند أميل دوركهايم. وذلك لأن البيئة المجتمعية الواحدة تشمل على عناصر سلوكية متباينة وبالامكان تحقيق تفاهم بينها بفاعلية اكبر، أي التفاهم بين العناصر المتحركة في المجتمع، كذلك التفاهم بينهم وبين العناصر غير المتحركة، كذلك بين العناصر غير المتحركة أنفسهم.

فكلما كان التفاهم بين العناصر المتحركة أكبر كان حجم التحرك أكبر، مما يؤدي إلى تزايد في السلوك فيعزوا إليها سرعة التغير الاجتماعي وكبر حجمه، لأن تماسكهم يؤدي رد فعل أقوى وأسرع.

وفي الحالة الثانية إذا ما كان هناك تفاهم بين العناصر المتحركة والعناصر غير المتحركة فإنه يؤدي إلى إحتمالين، الأول: تأثير العناصر التحركة على العناصر غير المتحركة فيؤدي إلى كثرة عدد العناصر المتحركة نتيجة الاستقطاب، وقوة تحركهم، فيؤدي إلى تزايد أكبر في السلوك[٥٣]، فيفظي إلى سرعة أكبر في التغيير الاجتماعي وكبر حجمه.

أما إذا كان للعناصر الخاملة تأثير على العناصر النشطة فسيفظي إلى خمول تلك العناصر والتقليل من حركتهم بشكل تدريجي إي قصوراً في السلوك ومن ثم الاستسلام للأمر الواقع والتكييف في الظروف.

لذا يجب أن نلتفت إلى مسألة مهمة، ألا وهي أن "تواتر سلوك معين بالنسبة لشخص ما مرهون في العادة بما يحيط به من أشخاص في بيئته التي يعيش فيها. أي أن معدل تكرار استجاباته يتحدد نتيجة تأثير من يحيطون به لأنهم يسيطرون على نتائج هذا السلوك، أي أن لكل عنصر سلوكي نتيجة يبرمجها شخص أو اشخاص في بيئة الفرد. وهذه النتائج تؤثر في معدل إحتمال حدوث عناصر سلوكية معينة"[٥٤]. اي أن تفاعل العناصر النشطة مع بعضها من ناحية ومع العناصر الخاملة من ناحية أخرى متوقف على عدد من العوامل الثانوية كالطبقة الاجتماعية ودرجة التأثير والنسق الاجتماعي والوعي الاجتماعي والرؤية والتخطيط، والاستعداد والمبادرة وغيرها من العوامل الفاعلة.

وهناك نخبة من علماء الاجتماع، ورواد الفلسفة يؤيدوننا في هذا التوجه ويذهبون إلى أن النزاع هو الاداة الفعالة لمشروع التغير، ويسمى هذا التوجه بالتغير بالنزاع: فهرقليطس يذهب إلى أن التغير هو نتيجة الحرب والصراع بين الكل، فيما يذهب توماس هوبز إلى أن النزاع الدائم يؤدي للتغير الاجتماعي وذلك نتيجة آلية النزاع. أما لويس كوسير فيجعل من النزاع الاداة الرئيسية للتغير الاجتماعي، أما كارل ماركس فيجعل التغير الاجتماعي النتيجة الحتمية لصراع الطبقات.[٥٥]

وبما أنه فعل غير منظم، ففي البداية سيكون مبادرة للتغير، ومن ثم عندما يكتسب الدعم سواءاً الداخلي على شكل انتفاضات، أو حركات احتجاجية، أو ثورات وانقلابات، أو دعم خارجي، على شكل تدخل خارجي، فسيكون هناك مشروع للتغيير الاجتماعي لوجود فاعل يحدد برنامجه الواضح المعالم وفق ترتيبات زمنية وتوقيتات محددة.

ولكن ليس شرطاً أن تؤدي جميع الأفعال غير المنظمة الى تغيير إجتماعي فقد يتوقف عند حدود معينة، كالشذوذ الاجتماعي والانحراف الاجتماعي كرد فعل للمقاومة العنيفة من قبل الهياكل الاجتماعية، أو الاعراف والعادات والتقاليد القوية، أو النظم والقوانين والمؤسسات الرسمية القوي.

فتلك المحاولات من أفراد المجتمع يعتبر سلوكاً إيجابياً (فعلاً) مقابل سلوك سلبي (الامتناع عن ردة الفعل) من أفراد آخرين في المجتمع ذاته، قد يكون على صورة تسامح، مصالحة وطنية، تعايش سلمي، أو ديمقراطية إجتماعية (تقبل الاخر وتسامحه، والتعيش معه سلمياً)، مع الأفراد والمؤسسات والهياكل والعادات والتقاليد والاعراف والقوانين كلها أو بعضها، بغية إعادة السلم الاهلي إلى وضع الاستقرار وتجنبه التهديد والخطر. وهو ما يسمى بالتغيير الإجتماعي التدريجي التطويري، أو التغيير المرن، وهو ما يمسى بالنزاع الكامن في حق دراسات السلام وحل النزاعات، وهناك نوع آخر من التغيير الاجتماعي يسمى بالتغيير الاجتماعي المفاجئ أو الطفرة (الثورة) وهو تغيير سريع دون مقدمات ظاهرة وهو ما يسمى بالنزاع الظاهر في حقل دراسات السلام وحل النزاعات.

وفي مجال دراسات السلام وحل النزاعات تسمى تلك المراحل بمنع النزاع وإحتوائه وإدارته، ولها آليات وأدوات مختلفة منها الانذار المبكر.

الخاتمة

في خاتمة البحث تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات، وعدد من التوصيات، وهي:

أولاً- الاستنتتاجات:

١- توصلنا إلى صدق الفرضية الرئيسية والمباشرة للدراسة والتي هي أن هناك علاقة عكسية بين السلم الأهلي والتغيير الإجتماعي بثبات العوامل الاجتماعية الأخرى من قبيل النزاعات وغيرها وذلك للتأثير الإيجابي للسلم الأهلي على السلام الداخلي، فيستقر الفرد، ولن تكون هناك ثمة حركة تستوجب التغيير الاجتماعي الأفقي أي التغيير الذي ينبعض من الاسفل الى الاعلى.

٢- أما بقية فروض الدراسة فقد ظهرت صحيحة أيضاً حيث تم التثبت من صحة الفرضية الفرعي الأول الذاهبة إلى أن السلام الداخلي يتأثر وبشكل مباشر وكبير ببعض أبعاد السلم الأهلي دون غيرها، إلا بشكل غير مباشر. والفرض غير المباشر الثاني وهو أن البعد الاجتماعي والاقتصادي هما أكثر أبعاد السلم الأهلي تأثيراً على السلام الداخلي. وبالتالي فإن سلوكيات الفرد تتغير نتيجة تأثير المجتمع عليه ومن ثم يؤثر ذلك الفرد غير المستقر الذي تغيير سلوكه على الجماعة التي يعيش فيها ومن ثم على المجتمع ككل وبشكل سلبي ولكن على المدى البعيد، وهو تأثير جانبي غير مؤثر.

٣- ظهرت وبشكل جلي أن السلام الداخلي من جانب يولد بيئة مستقرة تنمو من خلالها الطاقات الإبداعية والخلاقة، التي سرعان ما تموت بسبب ركودها، ونظراً لعدم وجود عنصر التنافس فلا تجد تلك الافكار الارضية المناسبة لتزدهر وتثمر، هذا من جانب ومن جانب آخر تولد بيئة لا تنمو فيها النزاعات التي تعتبر محرك

الحياة نحو الرقي التقدم. فلا تتغير المجتمعات بشكل طبيعي بل تكون تغييرها استجابة لمؤثرات خارجية قد لا تتلائم والظروف المحيطة بالمجتمع فثير الكثير من النزاعات مما يؤدي إلى إحداث تغير إجتماعي سلبي إلى التحو لمن حالة أفضل ألى حالة أسوء (التخلف).

٤- لأن النزاع يجعل الفرد محاولة أن يطفو فوق سطح الظروف المحيطة به، لإيجاد نوع من التوازن بين حالته النفسية والحالة الاجتماعية لكي يوازي بين نفسه غير المتنازعة وبيئته غير المستقرة، ليغير شيئاً في بيئته (قيم أو مفاهيم أو بنى وأنساق أو هيكل إجتماعية أو مؤسسة رسمية) أو ما شابه ذلك، كرد فعل لعامل يهدد السلم الأهلي، فلا فعل من دون تغير ولا يمكن أن يحدث تغير من دون نزاع. وهذا النزاع النفسي سببه عائق للسلم الأهلي، أو عامل مهدد له. بثبات الاسباب الاخرى التي تدعو إلى التغير إجتماعي.

٥- جميع أفراد المجتمع غير متساوون في الاستجابة و ردات الفعل، فما يحقق الأمن لفرد في المجتمع لا يحققه لآخر، كما تختلف مصادر الأمن عند الفرد نفسه حسب مراحله العمرية، إضافة إلى أن تأثير الحرمان من الأمن على الصحة النفسية يختلف من فرد للآخر ومن مرحلة عمرية لأخرى للفرد نفسه. وهي مسألة طبيعية وهي تفسر عدم تأثير تهديد السلم الاهلي على السلام الداخلي لبعض أفراد المجتمع، وبالتالي فلا يصدر منهم أي رد فعل تستوجب التغير الاجتماعي.

٦- خلصت الدراسة إلى فرض آخر يستوجب البحث والدراسة العلمية الدقيقة، ألا وهو هي أن التغيير الاجتماعي يؤدي إلى إستباب السلم الأهلي أم إلى عرضه للخطر والتهديد؟. ويثر ذلك الفرض تساؤلات وإشكالات بحثية في مجال دراسات السلام وحل النزاعات، علم الاجتماع وعلم النفس.

ثانياً- التوصيات:

١- نوصي صناع القرار بأخذ مسألة الاستقرار النفسي لأفراد المجتمع عند التطلع لرسم أية ساسة عامة ودراسة هذا الجانب بشكل علمي قبل إصدار اي قرار برسم سياسية عامة ما.

٢- نوصي الدارسين والباحثين في المجالات علم النفس، علم الاجتماع ودراسات السلام وحل النزاعات بعدم التفرد في إجراء البحوث والدراسات، عليهم الاستشارة أو التطلع إلى الجوانب الأخرى لتلك الميادين المعرفية ليستنيروا بأفكارها ونظرياتها ومعارفها، لكي تكون إستنتاجاتهم أكثر صواباً ومنطقية.

٣- نوصي الباحثين في مجال دراسات السلام، علم الاجتماع وعلم النفس، بإجراء دراسة مستفيضة حول تأثير التغيير الاجتماعي على السلم الاهلي بمداخل مختلفة.

٤- نوصى بنشر الثقافية الواعية حول السلام والنزاعات وخصوصاً النزاع البناء وكيفية السيطرة عليه لتوظيف جميع الطاقات الفكرية والحركية لخدمة المجتمع وتغييره وتطوره نحو الأفضل.

٥- نوصي راسمي السياسات العامة والحكومات بالتدخل السريع، في حالة تعرض السلم الاهلي للخطر أو التهديد، قبل أن يستوجب الأمر بتدخل أفراد المجتمع من تلقاء أنفسهم، ومن ثم إجراء تغييرات إجتماعية قد لا يمكن السيطرة عليها في بعض الأحيان، أو قد تكلف الحكومات جهوداً ومبالغ كبيرة.

الهوامش والمصادر:

[1] أحمد، إيدابير (2012)، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص11.

[2] حنوش، د. علي، ( ) البيئة والعنف والسلم الأهلي في العراق، من إصدارات المجلس العراقي للسلم والتضامن، د.م، د.ت، ص7.

[3] عامر، ناريمان، وآخرون (2013)، عوامل السلم الأهلي والنزاعات الأهلية في سوريا، "دراسات"، مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSDS، د.م، ص7.

[4] نصر، أنور، السلم الأهلي، مقال منشور على شبكة الإنترنيت، على الرابط:

www.alhiwarforhayat.com/3535آخر زيارة16/4/2013 :

[5] سلمان، خالد جواد، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، 2005، ص25.

[6] مجموعة من أساتذة معهد الفلسفة وأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفيتي السابق (د.ت)، مشكلة الحرب والسلام، ت: شوقي جلال، وسعد رحمي، دار الثقافة الجديد، مصر، ص210.

[7] عمران، د. عمر جمعة (د.ت)، استراتيجية بناء السلم الأهلي في الدولة العاجزة (دراسة في المفاهيم والإشكاليات والخيارات)، ص328-

[8] د. عمر جمعة عمران، المصدر السابق، ص328.

[9] الكيالي، عبدالوهاب (1979)، موسوعة السياسية، جزء1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ، ص731.

[10] بغدادي، عبدالسلام (2012)، السلام الوطني (المدني) دراسة إجتماعية سياسية (سلسلة كتب ثقافية شهرية)، العدد (3)، بيت الحكمة، بغداد، ص16-17.

[11] عبدالعزيز، د. نسرين (2016)، ثقافة السلام "الدراما وثقافة الآخر"، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص43.

[12] أحمد عبدالنبي سلمان (2008)، التعددية والتسامح، سلسلة إصدارات التنمية السياسية، العدد (5)، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، 2008، ص3.

[13] مراد/ علي عباس (2012)، التسامح شرط التعايش وقاعدته، ضمن كتاب من تحرير: د. عمر جمعة عمران، سبل تعزيز التعايش والثقافة الوطنية في العراق، بحوث الندوة العلمية لكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد بالتعاون مع وزارة الثقافة، 2012، ص64.

[14] كيدنز أنتوني (2010)، الطريق الثالث "تجدد الديمقراطية الاجتماعية، سلسلة العلوم الاجتماعية، ت: أحمد زايد، محمد محي الدين، مراجعة وتقديم: محمد الجواهري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص43-46.

[15] السيد، أحمد عزت ، القيم بين التغير والتغيير: المفاهيم والخصائص والآليات، مجلة جامعة دمشق، المجلد (26)، العدد (1)، ص608-609.

[16] المصدر نفسه.

[17] Ogburn William (1964), On Culture and Social Change, Chicago: Phoenix Book; University of Chicago Press, P33.

[18] حسن، عبدالباسط محمد (1982)، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ص206.

[19] استيتية، د. دلال ملحس (2004)، التغير الاجتماعي والثقافي، ط3، دار وائل، عمان، ص22.

[20] مور، ولبرت (1970)، التغير الاجتماعي، ت: عمر القباني، دار الكرنك، القاهرة، ص69.

[21] غيث، محمد عاطف (1966)، التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، ص25.

[22] الخشاب، مصطفى (1977)، دراسة المجتمع، مكتبة الانكلو المصرية، القاهرة، ص188.

[23] النجيحي، محمد لبيب (1976)، الأسس الاجتماعية للتربية، مكتبة الانجلو الصرية، القاهرة، ص238.

[24] Human, Kingsley, D., (1950) Society, Macmillan Co., New York, P268.

[25] استيتية، د. دلال ملحس ، المصدر السابق، ص22.

[26] S., Vago (1980), Social Change, Holt, Rine Hart Winston, N. Y., P5.

[27] Nordskog, Eric, J. (1960), and Others: Social Change: The Idea of progress, Mc Graw – Hill, N. Y., P132.

[28] استيتية، د. دلال ملحس ، المصدر السابق، ص34.

[29] Duncan, Mitchel G. (1968) A Dictionary of Sociology, Routledge & Kegan Paul, London, P 70.

[30] A., Etzioni (1964), Social change, Basic Books, Inc., N. Y., 1964.

[31] استيتية، د. دلال ملحس ، المصدر السابق، ص41.

[32] سفعان حسن (1973)، اتجاهات التنمية في العالم العربي، مطبعة التقدم، الجزائر، ص225.

[33] الطاف، محمد(2017)، دور التصوف في الأمن والسلام الاجتماعي، مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب، لاهور – باكستان، العدد (24)، ص257-272.

[34] زهران، حامد (1989)، الأمن النفسي دعامة للأمن القومي العربي، مجلة دراسات تربوية، مجلد (4)، العدد (19)، القاهرة، ص296.

[35] دواني، كمال (1983)، عير ديراني اختبار ماسلو للشعور بالامان، مجلة دراسات العلوم الانسانية، المجلد (10)، العدد (2)، الجامعة الاردنية، عمان، ص51.

[36] الكناني، ممدوح عبدالمنعم (1988)، مدى تحقق التنظم الهرمي للحاجات، مجلة كلية التربية، جامعة المنصور، العدد (9)، ج (3)، 1988، ص93.

[37] مرسي كمال (1983)، السعادة وتنمية الصحة النفسية، ج1، دار النشر للجامعات، ص15.

[38] مطوع، محمد حسن (1996) ، التوازن النفسي لطلاب وطالبات المرحلتين الاعدادية والثانوية، مجلة جامعة الملك سعد، مجلد (8)، العدد (1)، ص243.

[39] اليسوعي، هنري بولاد (2004)، السلام الداخلي، إعداد د. ممدوح صدقي زخاري، ط2، دار المشرق، بيروت، ص19-20.

[40] المصدر نفسه.

[41] المصطفى، عبدالعزيز عبدالكريم (1995)، علم النفس الحركي، دار الابداع الثقافي، الرياض، ص53.

[42] الشناوي، محمد محروس (1994)، نظريات الارشاد والعلاج النفسي، دار غريب، القاهرة، ص53.

[43] نشواتي، عبدالمجيد (2005)، علم النفس التربوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص12.

[44] الزغلول، عماد (2010)، نظريات التعلم، دار الشروق، رام الله، ص27.

[45] جابر، د. جابر عبدالحميد (1986)، مدخل لدراسة السلوك الإنساني، ط4، دار النهضة العربية، القاهرة، ص31.

[46] كانت، أمانوئيل (1952)، مشروع للسلام الدائم، ت: د. عثمان أمين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ص104.

[47] علي الراعي (1959)، فن المسرحية، سلسلة كتب للجميع (146)، دار التحرير، ص58.

[48] سليجمان، مارتن أ. ب. (2005)، السعادة الحقيقية "استخدام الجديث في علم النفس الايجابي لتبيين ما لديك لحياة أكثر انجازاً" ترجمة: د. صفاء الأعسر، وآخرون، دار العين للنشر، القاهرة، ص25.

[49] المصدر نفسه، ص25.

[50] عودة، محمد ، وكمال، مرسي (1986)، الصحة النفسية في ضوء على النفس والإسلام، ط2، دار القلم، الكويت، ص89-91.

[51] سليجمان، مارتن، أ. ب. ، المصدر السابق، ص54.

[52] ناي، روبرت د. (2001)، السلوك الإنساني "ثلاث نظريات في فهمه، إعداد وترجمة: أحمد إسماعيل صبح، ومنير فوزي، هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، ص68.

[53] جابر، د. جابر عبدالحميد ، المصدر السابق، ص99.

[54] المصدر نفسه، ص99.

[55] سعيد، د. مراد، وزياني، خديجة (2018)، التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبي "دراسة في واقع العالم العربي"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد 12، كانون الأول، الجزائر، ص116-131.